مسح قِيم الاستهلاك وسلوكَه في قطر:
أبرز الرؤى والأفكار المستخلصة

أ.د. أروكياسامي بيرياناياغام

أ.د. أروكياسامي بيرياناياغام، أستاذ باحث، معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية – جامعة قطر
أ.د. كلثم الغانم، أستاذ علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم – جامعة قطر
د. محمد راشد ميمون، أستاذ مساعد باحث، معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية – جامعة قطر
نور خالد آل ثاني، مساعد باحث، معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية – جامعة قطر

أجرى معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية بجامعة قطر دراسة رائدة بعنوان «مسح قِيم الاستهلاك وسلوكه في قطر». الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو جمع بيانات شاملة حول قِيم الاستهلاك، والخيارات، وتفضيلات الإنفاق، وسلوك الاستهلاك المستدام، ومواطن الضعف المالي، والدخل، والمُدخرات، والرفاهية الاقتصادية. وتُعد هذه البيانات ضرورية لدعم عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، إضافة إلى مراقبة الأهداف العالمية، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة في دولة قطر.

تتناول الدراسة العوامل الاجتماعية والثقافية والنفسية والاقتصادية المؤثرة في قِيم وسلوك الاستهلاك. وعلى عكس الدراسات المسحية التقليدية المتعلقة بالإنفاق الاستهلاكي المنزلي، تستكشف هذه الدراسة أبعادًا أوسع مثل كيفية تخصيص الأفراد للموارد المالية بين الاستهلاك الأساسي وغير الأساسي. واعتمدت الدراسة على مقاييس متعددة الأبعاد في الاقتصاد السلوكي، وشملت عينة متنوعة من الأُسر، بما في ذلك 983 أُسرة قطرية و1,043 أُسرة مقيمة، بإجمالي 2,026 مقابلة. وقد أظهرت نتائج المسح رؤى واستنتاجات رائدة حول قِيم وسلوك الاستهلاك الأُسري، ومُمارسات الاستهلاك المستدام، وأنماط الدخل والاستهلاك، والمرونة المالية ونقاط الضعف. كما بحثت الدراسة كيفية تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية على قرارات المستهلكين.

بعض الأفكار الرئيسية من الدراسة هي:

- كشفت الدراسة عن وعي متزايد بمُمارسات الاستهلاك المستدام، إلا أن قِيم استهلاك الكماليات لا تزال قوية، لاسِيَّما بين القطريين ذوي الدخل المرتفع (الشكل 1).
- أفاد ما بين 46% و49% من المقيمين، مقارنة بـ 29% من القطريين، بأنهم يحاولون فعليًا تقليل الاستهلاك الزائد لحماية الموارد البيئية للأجيال القادمة.
- أفاد غالبية المشاركين في الدراسة (70%) بأنهم يبذلون جهودًا متواصلة للحد من إساءة استخدام السِلع والخدمات، وذكر ما يقرب من 65% ممن شاركوا في الدراسة أنهم على دراية بأسعار المواد الغذائية في المطاعم، بينما يحاول 49% بِجِدّ تجنب الاستهلاك المُفرط للسِلع والخدمات (الشكل 1).
- وفيما يتعلق بتفضيلات الإنفاق المتصورة ذاتيًا، فإن ما يقرب من نصف المشاركين (48%) لم يعتبروا أنفسهم مسرفين.
- أثَّر مستوى التعليم بشكل كبير على نظرة الأفراد إلى الاستهلاك، ولاسِيَّما في تشكيل المواقف تجاه المشتريات الفاخرة. وكشفت الفروق بين الجنسين أن الرجال أكثر ميلاً من النساء إلى معارضة الإنفاق غير الضروري وأنماط الحياة الفاخرة.
- وجود علاقة إيجابية قوية بين مستوى التعليم والدخل والاستقرار المالي، علاوة على ذلك، كان مستوى دخل الأُسرة نفسه مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بالرفاهية الاقتصادية المتصورة (الشكل 2).
- تم قياس عدم المساواة في الاستهلاك بين المواطنين القطريين بمُعامل جيني البالغ 0.49 (p90 / p10 = 9)، وهو أعلى بكثير من التفاوت بين المقيمين (الجدول 1). وتبلغ نسبة الدين 56% و26% للقطريين والمقيمين على التوالي، حيث تُعد حالات الطوارئ هي السبب الأكبر للحصول على القروض.

كشفت الدراسة عن تفاعل معقد بين تلبية الاحتياجات الشخصية والسعي إلى المكانة الاجتماعية، وتحقيق الصورة الاجتماعية المثالية، فالأفراد يُقيِّمون استهلاكهم من حيث تحقيق الرضا الشخصي وكذلك كدلالة على وضعهم الاجتماعي. ظل الاستهلاك الاستعراضي جزءًا من الديناميكيات الاجتماعية في دولة قطر ومحركًا مهمًا لسلوك الاستهلاك، إلا أن نتائج الدراسة كشفت أيضًا عن وعي متزايد وإمكانات لتعزيز المُمارسات المستدامة.

أظهرت الدراسة وجود فروق اجتماعية كبيرة بناءً على مستوى التعليم وحجم الأُسرة والنوع. علاوة على ذلك، كان مستوى عدم المساواة في الاستهلاك مرتفعًا (الجدول 1). قدَّمت الدراسة دليلاً قويًا على الرفاهية المالية الحالية للمقيمين مما يعكس تفاؤلهم الاقتصادي وقدرتهم على التكيف ماليًا (الشكل 2). كما يتمتع المقيمون في قطر بعدة عوامل تدعم تفاؤلهم الاقتصادي ومرونتهم المالية، لاسِيَّما مع اقتراب عام 2025.

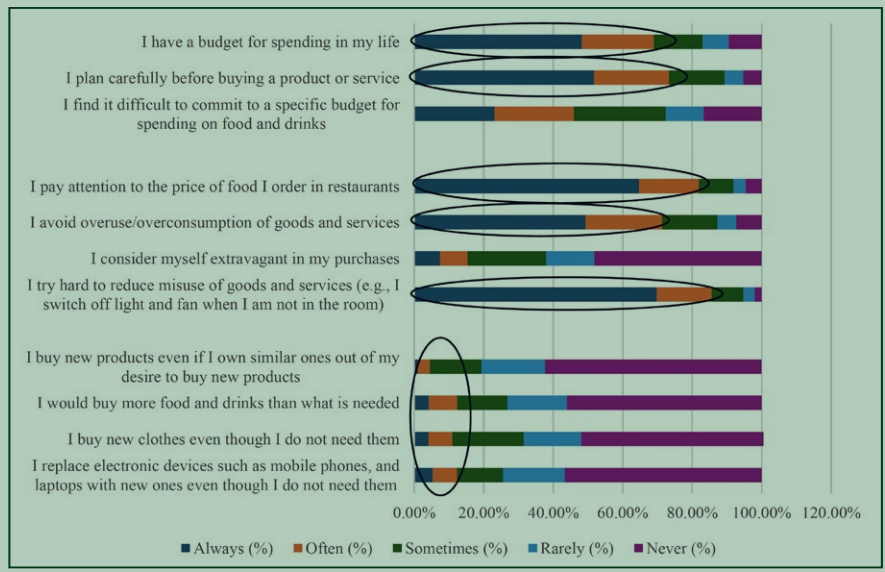

الشكل (1): توزيع سلوك الاستهلاك المستدام ومُمارسات تخطيط الميزانية.

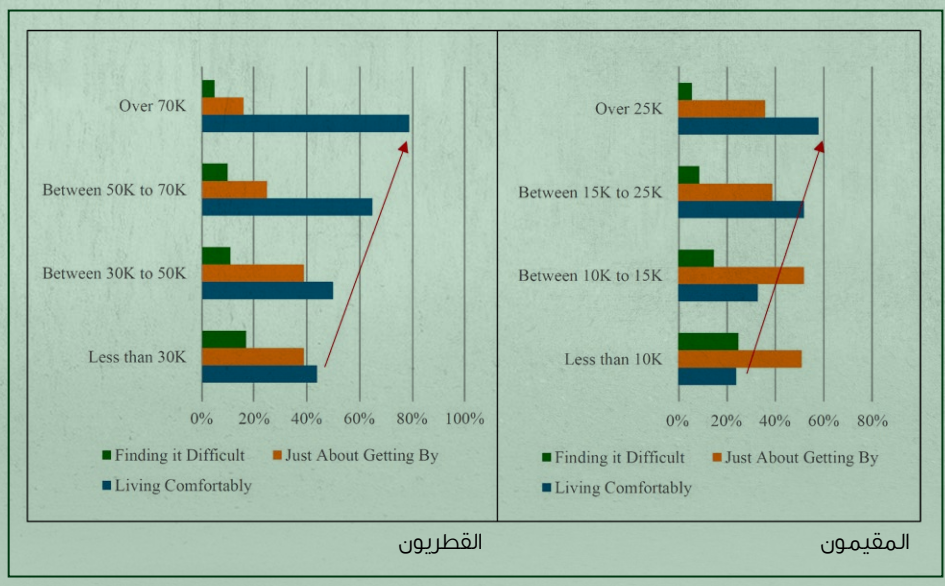

الشكل (2): الرفاهية المالية الحالية حسب مستويات الدخل الشهري للقطريين والمقيمين.

الجدول 1: عدم المساواة في الاستهلاك: معامل جيني والنسب المئوية لتوزيع إجمالي نصيب الفرد من الإنفاق الشهري للقطريين والمقيمين.

	p25/p50	p75/p50	p75/p25	p10/p50	p90/p50	p90/p10	مُعامل جيني
القطريون	9	3	0.4	3	2	2	0.49
المقيمون	4	2	0.5	2	2	2	0.33

نشر نتائج الدراسة

نظَّم معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية ورشة عمل يوم الخميس الموافق 30 يناير 2025، في قاعة المحاضرات، بمبنى المكتبة في جامعة قطر، وذلك لمشاركة نتائج الدراسة مع الأوساط الأكاديمية، والباحثين، وصُنَّاع السياسات، وأصحاب المصلحة. تضمنت الجلسة الفنية الأولى من ورشة العمل عرضًا شاملًا لنتائج الدراسة قدَّمه باحثو معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية. حيث قدم البروفيسور أروكياسامي بريانياغام، الباحث الرئيسي في معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية، لمحة عامة عن الدراسة وأبرز الرؤى المستخلصة، في حين تناول الدكتور راشد ميمون، تحليلًا لأنماط الدخل والاستهلاك وأوجه التفاوت. كما ناقشت السيدة نور خالد آل ثاني، قيم المُستهلك والمُمارسات المستدامة، واختتمت الجلسة بعرض أفكار ورؤى السيد فهد البوعينين، حول الرفاهية الاقتصادية والمرونة المالية.

كما تضمنت الجلسة الثانية حلقة نقاش تفاعلية ركزت على تأثير السياسات العامة على السلوك الاستهلاكي والمُمارسات المستدامة. اتفق المتحدثون على أن هذا المسح يُعد مسحًا رائدًا في دولة قطر، يقدم بيانات شاملة وقيِّمة يمكن استخدامها لتطوير سياسات قائمة على الأدلة، مما يساهم في مستقبل اقتصادي أكثر استدامة وازدهارًا. وأدار حلقة النقاش البروفيسور أحمد خليفة، أستاذ اقتصاد في كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة قطر، بمشاركة كل من السيدة برو موريس، العضو المنتدب في هيئة تنظيم مركز قطر للمال، والدكتورة العنود المعاضيد، رئيس قسم الاقتصاد بجامعة قطر، والبروفيسور حمدي بن ناصر، أستاذ المالية في كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة قطر.

وركز النقاش على المواضيع/الأسئلة التالية:

الموضوع الأول: التوعية بسلوك ومُمارسات الاستهلاك المستدام وتكييفها. هل سكان دولة قطر مستعدون لتبني مُمارسات الاستهلاك المستدامة، أم أن قِيم استهلاك الكماليات لا تزال مهيمنة؟

الموضوع الثاني: كيف يُمكن مواءمة تخطيط ميزانية الأُسر المعيشية ومُمارسات الاستهلاك المستدام مع الأهداف الوطنية؟ وكيف يُمكن للمؤسسات المالية أن تلعب دورًا أكثر فاعلية في تعزيز الاستهلاك المستدام وتخطيط الميزانية؟

الموضوع الثالث: كيف يُمكن التعامل مع سياسات الحماية الاجتماعية في سياق عدم المساواة في الدخل والاستهلاك، فضلًا عن التباين بين مستويات التعليم؟

الموضوع الرابع: ما هي الاستراتيجيات التي يُمكن استخدامها لإشراك صانعي السياسات، مع الأخذ في الاعتبار التفاؤل الاقتصادي للسكان وقدرتهم على الصمود المالي؟

الخلاصة

يقترب الاستهلاك العام في دولة قطر من 17% من الناتج المحلي الإجمالي، مما يكشف عن اتجاه الاستهلاك المُفرِط على حساب المدخرات. وللتعامل مع هذا الأمر، يُمكن أن تسهم استراتيجيات مثل الاقتصاد السلوكي – الاستفادة من الآيات المتعلقة بهذا الشأن في القرآن الكريم للتأثير على خيارات المستهلكين - في تعزيز الاستهلاك المستدام. تشمل الأساليب الإضافية برامج محو الأمية المالية ومبادرات الادخار في حالات الطوارئ والاستراتيجيات المالية وخيارات التمويل الأخضر.

على الرغم من التأثير الثقافي للإنفاق المدفوع بالمكانة الاجتماعية، إلّا أن هناك وعيًا متزايدًا بالمُمارسات المستدامة، ومع ذلك، فإن الموازنة بين الوعي البيئي والإنفاق القائم على الوضع تُشكل تحديًا لصانعي السياسات. لمعالجة هذا الأمر، توجد حاجة إلى مبادرات تثقيفية وتوعوية، بالإضافة إلى تغييرات تشريعية وحوافز مالية، لتعزيز مُمارسات الاستهلاك المستدام دون التأثير على المكانة الاجتماعية أو الأهداف المالية.

من الضروري الاعتراف بأهمية ميزانية الأُسر المعيشية في ضمان الاستقرار المالي والاستدامة. ويمكن للمؤسسات المالية دعم المُمارسات المستدامة من خلال تقديم استثمارات أخلاقية ومحو الأمية المالية والمنتجات المالية الخضراء. بالإضافة إلى ذلك، تبقى معالجة التفاوت في الدخل والاستهلاك من خلال قوانين الحماية الاجتماعية وبرامج الشمول المالي أمرًا بالغ الأهمية لضمان فرص عادلة لجميع الأُسر. ويمكن لهذه الاستراتيجيات بشكلٍ عام أن تُعزز رفاهية اقتصادية أكثر استدامة وقوة في دولة قطر.

حلقة نقاش حول الآثار المترتبة على السياسات ومشاركة أصحاب المصلحة.

من اليمين إلى اليسار: البروفيسور أحمد خليفة، البروفيسور حمدي بن ناصر، الدكتورة العنود المعاضيد، السيدة برو موريس.